قالمة في 04/10/2020

جامعة 8ماي 1945 قالمة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم القانونية و الإدارية

**الإجابة النموذجية**

**إمتحان السداسي الأول في مقياس القانون العام الاقتصادي لمستوى السنة الثالثة تخصص قانون عام**

**السؤال الأول: إجباري 09 نقاط**

يجب على كل طالب(ة) ملء الجدول بعناية فائقة ودون تشطيب تحت طائلة إقصاء الإجابة من التصحيح، **مع اختيار 3دساتير فقط تبعا لكل مرحلة** من المراحل الموضحة بالدساتير أدناه.

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **الدساتير** | **النهج الاقتصادي** | **الأساس الدستوري****(موجود أو غير موجود)** | **طبيعة دور الدولة**  | **شكل مساهمات الدولة** | **الهدف** | **الآلية المعتمدة مع إعطاء أمثلة عملية**  | **حدود مساحة القطاع العام**  | **حدود مساحة القطاع الخاص** |
| **دستور1963** | **الاشتراكية دستوريا**  | **يوجد** | **انعدام وجود دور يتلاءم مع النهج الاقتصادي بسبب غياب سياسة اقتصـادية وطنية واضحة المعالم لاستمرار العمل بالقوانين الفرنسية ، إضافة إلى النقص الفادح في الوسائل البشرية المؤهلـة لتسـيير الاقتصاد\*دور الدولة الرقابة والحراسة فقط \*** | **التسيير الذاتي للمؤسسات الموروث عن المستعمر الفرنسي**  | **تسيير وانتقال الملكية إلى المجموعة الوطنية المتمثلة في الدولة، لضمان دفع عجلة التنمية = بناء الدولة**  | **التأميم****المثال: المؤسسات العمومية المسيرة ذاتيا** | **واسع** | **لايوجد** |
| **الدستورالمصغر1965** | **الاشتراكية** | **غير موجود** |  **متدخلة** | **التسيير الذاتي** | **السعي للحصول على الاستقلال الاقتصادي** | **التأميم:****المثال: تجميع المؤسسات المسيرة ذاتيا**  | **واسع** | **منعدم** |
| **دستور1976** | **الاشتراكية** | **موجود** | **متدخلة** | **المؤسسة العامة الاشتراكية** | **بناء الدولة بتكريس قاعدة اقتصادية وإعادة الهيكلة** | **التأميم ، الأمثلة** **-الشركات الوطنية** **-مؤسسات الوطنية ذات الطابع الصناعي التجاري** | **أوسع** | **منعدم** |
| **دستور1989** | **الخروج من الاشتراكية والدخول في اقتصاد السوق** | **لا يوجد نص صريح : تحديد معالم اقتصاد السوق في نصوص مبعثرة.** | **89-90: متدخلة**  **تهيئة الترسانة القانونية للمرحلة الجديدة****90-96: ضابطة** | **-المؤسسة العمومية الاقتصادية.****-الشركات القابضة** | **تدعيم الاستثمار لبناء اقتصاد حر** | **89-90: لم تنتهج أي وسيلة****90-96: الخوصصة**  | **89-90: مستقر****90-96:التوجه نحو التضييق** | **89-90: لم ينشأ بعد القطاع الخاص****90-96: نشأة القطاع الخاص الاقتصادي تشريعيا وتنظيميا ومؤسساتيا** |
| **دستور 1996** | **الخروج من الاشتراكية بشكل قاطع مع تبني معالم اقتصاد السوق وبعض مظاهر الليبرالية الاقتصادية** **" الراسمالية"** | **لا يوجد نص صريح الا المادة 37: تحديد معالم اقتصاد السوق** | **ضابطة** **ظهور سلطات الضبط الإقتصادي**  | **-الشركات القابضة****-شركات تسيير مساهمات الدولة**  | **تدعيم الخوصصة وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي \*محاولة الموازنة بين الملكية الخاصة والملكية العامة بتحرير السوق** | **الخوصصة** **-خوصصة البنوك** | **التوجه نحو تضييق القطاع العام الاقتصادي** | **توسع القطاع الاقتصادي الخاص** |
| **التعديل الدستوري 2016** | **اقتصاد السوق مع تبني مظاهر الرأسمالية**  | **لايوجد نص صريح إلا المادة 43**  | **ضابطة** | **التجميعات الصناعية الاقتصادية** | **تحرير الاقتصاد والتوجه نحو انفتاح السوق** | **الخوصصة****+** **التأميم****-تأميم مركب الحجار للحديد والصلب**  | **تقليص القطاع العام مع ظهور الدولة الضابطة** | **توسع القطاع الخاص مع تكريس مبدأ المنافسة المشروعة** |
| **مشروع التعديل الدستوري2020****(الأفق)** | **اقتصاد السوق** | **مشروع المادة 61** | **ضابطة** | **التجميعات الصناعية الاقتصادية**  | **النهوض بالاقتصاد الوطني**  | **الخوصصة +****التأميم** | **محاولة التوازن بين القطاعين من خلال تبني التأميم +الخوصصة** | **أوسع مع ظهور فكرة المقاولة في مجال الصناعات التحويلية** |

 **السؤال الثاني : سؤال تحليلي إجباري (10 نقاط )."**

أجاز الدستور الفرنسي صراحة تأميم وخوصصة المشروعات على حد سواء، وبناء على ذلك قرر المجلس الدستوري في عام 1982 دستورية قانون التأميم،كما قرر أيضاً في عام 1986 دستورية قانون الخوصصة، وبهذا أقر المجلس الدستوري في فرنسا خلال أربعة أعوام آليتين متعارضين: التأميم و الخوصصة.

 1/ بالمقارنة مع الوضع في فرنسا، بين حدود مساحة القطاع العام الاقتصادي في الجزائر مبرزا مدى تبني كلا الآليتين منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ؟ **4نقاط**

تعريف القطاع الإقتصادي+أقسام القطاع الإقتصادي (الخاص والعام) .......1نقطة

تعريف التأميم ..................0.5نقطة

تعريف الخوصصة ...............0.5نقطة

مراحل تطور القطاع الاقتصادي \* مرحلتين\* مع التحليل مع تبيان مرحلة الاقتصاد الموجه مع تبني آلية التأميم ومرحلة اقتصاد السوق مع تبني آلية الخوصصة كخطوة أولى لتليها مرحلة الجمع بين الآليتين (الخوصصة مع التأميم )......2 نقطة

2/ماهي أبعاد تأثير فيروس كورونا على مساحة القطاع العام الاقتصادي في الجزائر وفي الصين  نموذجا ؟مع تحديد طبيعة دور الدولة في تسيير المرحلة؟**4 نقاط**

تأثير فيروس كورونا على القطاع العام الاقتصادي في الجزا ئر. **الوضع مستقر لا تغيير في حدود مساحة القطاع العام الاقتصادي..05نقطة**

تأثير فيروس كورونا على القطاع العام الاقتصادي في الصين نموذجا **اتسعت حدود مساحة القطاع العام الاقتصادي بعد أن قامت الصين بتأميم الشركات من خلال شراء كل الأسهم التي عرضها المساهمين الأجانب بعد أزمة كورونا خوفا من الخسارة....0.5نقطة.**

**طبيعة دور الدولة في تسيير المرحلة** :

**دور الدولة في مجال النشاط الاقتصادي هو دور الدولة الضابطة ، إذ لم يتغير دورها في ظل الظروف الصحية الاستثنائية اقتصاديا ،.......1نقطة، أما عن طريقة تسييرها للمرحلة فيندرج ضمن صلاحيات الضبط الإداري على المستوى المركزي من خلال المراسيم التنفيذية أهمها:**

 **20: / 69، 20/70، بالإضافة للقرارات الوزارية ، أو على المستوى اللامركزي من خلال قرارات الولاة ......1نقطة**

 **تنص كل هذه النصوص التنظيمية على اتخاذ جملة من التدابير الوقائية للحد من انتشار فيروس كورونا ومكافحته،** إذ تتنوع هذه التدابير بين تقييد بعض الحريات ولاسيما حرية التنقل والتجمع والحرية الاقتصادية وتنظيم المرافق العامة بغرض التكيف مع الوضع والحد من انتشار الفيروس.

امتدت التدابير المنصوص عليها في المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 20-69، المتعلقة بوضع 50% على الأقل من مستخدمي المؤسسات والإدارات العمومية في حالة عطلة مدفوعة الأجر إلى القطاع الاقتصادي العمومي والخاص بموجب المرسوم 20/70 وقد تكفلت الدولة بتعويض كذلك صغار التجار المتضررين من الأزمة الصحية **كل هذه الإجراءات تندرج في إطار الدور الاجتماعي للدولة .......1نقطة**

3/حرر معادلة قائمة بين المتغيرات التالية: البطالة، التنمية الاقتصادية، القطاع الاقتصادي الخاص، القطاع الاقتصادي العام، فيروس كورونا ، التأميم ، الخوصصة؟......**1 نقطة** .

\*القطاع الاقتصادي العام + القطاع الاقتصادي الخاص = تنمية اقتصادية.

\*القطاع الاقتصادي الخاص + فيروس كورونا = البطالة .

\*القطاع الاقتصادي العام + التأميم = توسع في مساحة القطاع الاقتصادي العام .

\*القطاع الاقتصادي العام + الخوصصة= تضييق في مساحة القطاع الاقتصادي العام و توسع في القطاع الاقتصادي الخاص.

\*القطاع الإقتصادي العام + القطاع الإقتصادي الخاص + فيروس كورونا = تذبذب في التنمية الإقتصادية

**ملاحظة : نقطة للورقة النظيفة وللخط المقروء**

**أستاذة المقياس : د/ العايب سامية**